

## تحوّلات تقديم المُسندِ إليه في الدرس البلاغي

أ.م. د ميثم قيس مطلق الزبيدي  
جامعة القادسية / كلية التربية  
[Maythem232@gmail.com](mailto:Maythem232@gmail.com) الإيميل

### مُلخّص البحث:

اتّجهت عناية البحث النحوي إلى دراسة الجملة على وفق ما يقتضيه النظام اللغوي، في حين اتّجهت عناية البحث البلاغي إلى دراسة الاعتبارات أو المزايا التي ولّدها العدول عن أصل ذلك النظام ، وهو أمر مُرتبط بملاسات القول ارتباطاً مباشراً. ومن هنا اعتنى هذا البحث بدراسة تحوّلات تقديم المسند إليه بلحاظ تلك الاعتبارات، وبالالتكّاء على مقولة (التحوّل) أو (التحويل) التي ترجع إلى اللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي وجهوده في البحث اللساني. وهذه المقولة أو ما يُعرف بـ(المنهج التحويلي) ينظر إلى مبنى الجمل باعتبارين، أولهما: مبنى ظاهري يُمثّل الشكل الخارجي للجملة بترتيب الكلمات على نمط مُعيّن، وهذا المبنى يُعرف بـ(البنية السطحية)، وثانيهما: مبنى باطني يُمثّل العمليات العقلية العميقة التي لا مناص من فهمها لمعرفة الطبيعة الخلّاقة في اللغة، وهذا المبنى يُعرف بـ(البنية العميقة)<sup>(١)</sup>، وكلّ سطح كلامي هو نتاج تلك العمليات العقلية؛ أي أنّه يرتدّ إلى بنية عميقة هي البنية الأصل، وهذا يفيد في أنّ البلاغيين كانوا مدركين أنّ المسند إليه تطرأ عليه مجموعة من التحوّلات، والتقديم واحدٌ من تلك التحوّلات، بل هو أهمها؛ ولذلك يذهب الدكتور محمد عبد المطلب إلى أنّ البحث البلاغي انطلق من مفهوم تحويلي دقيق، وإنّ لم يذكره البلاغيون بمصطلحه الحديث، لكنّهم كانوا على وعي به<sup>(٢)</sup>.



## **Transformations of the assignee in the rhetorical lesson**

**Dr. Maitham Qais Mutlaq**

**University of Qadisiyah \ Faculty of Education**

Email : [Maythem232@gmail.com](mailto:Maythem232@gmail.com)

Abstract:

The attention of grammatical research was to study the sentence as required by the linguistic system, while the attention of rhetorical research was to examine the considerations or advantages generated by the descent from the origin of that system, which is directly related to the circumstances of the statement. Hence, this study is concerned with the study of the shifts in the presentation of the subject, in the light of these considerations, and by relying on the saying "transformation" or "conversion", which refers to the American linguist Noam Chomsky And his efforts in linguistic research. The first is a virtual building that represents the outer shape of the sentence in the order of words in a certain pattern. This structure is known as the surface structure, and the second is a mystical building that represents the deep mental processes that inevitably follow. From its understanding of the creative nature of the language, this building is known as the "deep structure", And every surface of my speech is the product of those mental processes; that is, it returns to a deep structure is the structure of origin, and this indicates that the Plagyans were aware that the subject to him a set of transformations, and submission of one of these transformations, but the most important; Mohammed Abdul Muttalib that the rhetorical search was launched from the concept of accurate conversion, although not mentioned Balagheon modern terminology, but they were aware of it.

## مدخل:

تعدّ اللغة العربية واحدة من اللغات المعربة التي امتازت بمرونة التركيب، وأخذت الكلمة فيها قدرًا من حرية الحركة، فمن شأن الإعراب أن يسهم إسهامًا فاعلاً في تبين الدلالة، وإن اختلفت مواقع أجزاء الجملة بعض الاختلاف<sup>(٣)</sup>، وهذا يعني أن المنشئ يمتلك متنسعا لكثير من ألوان التصرف من دون أن يخشى الوقوع في اللبس، أو الإخلال بمقاصد الكلام<sup>(٤)</sup>.

فالتقديم والتأخير - إذا - لون من ألوان حرية هذه اللغة وخصيصة من خصائصها<sup>(٥)</sup>، وقد التفت البلاغيون إلى أهمية هذا الباب والمكانة التي يشغلها، يقول عبد القاهر الجرجاني في التقديم والتأخير: " هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان" <sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ في التقديم والتأخير أنه يأخذ حركة تحولية داخل نظام الجملة؛ أي أنّ التحول يبرز في البنية السطحية بانتقال الدال من موضعه الأصلي إلى موضع طارئ في الخط الامتدادي والأقفي للجملة<sup>(٧)</sup>، وعلى هذا فإنّ " الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر مُنطلق أساسا من فهم الأحوال المتحوّلة والمتغيرة للخطاب"<sup>(٨)</sup>.

وينبغي الالتفات إلى أنّ التصرف في البناء النحوي للجملة لا يعني بأيّة حالٍ من الأحوال " مخالفة القواعد، وإنما يعني العدول عن الأصل" <sup>(٩)</sup>، وينبغي - أيضا - ملاحظة أنّ مقولة (التقديم) قد تكون خالصة للبعد المعنوي؛ ذلك أنّ المسند إليه محكوم عليه، والمحكوم عليه هو الذي يخطر في الذهن؛ أي متقدم في الذهن على المحكوم به؛ بمعنى أنّ هذه المقولة لا تكتسب حقيقتها الخالصة إذا كان المسند إليه يشغل موقع الفاعلية؛ لأنّ موضعه الدائم هو التأخر عن الفعل، ومن ثمّ تتجّه مقولة (التقديم) إلى المبتدأ في الغالب؛ لأنّ رتبته غير المحفوظة هي التقديم<sup>(١٠)</sup>، وهذا يعني " أنّ التحول في التقديم والتأخير يأخذ طبيعة ذهنية بالدرجة الأولى" <sup>(١١)</sup>. ولعلّ هذا الإدراك هو الذي حدا عبد القاهر على تقريع التقديم على وجهتين:

**الوجهة الأولى:** تقديم على نية التأخير<sup>(١٢)</sup>، ويسمى بالتحويل المحلي<sup>(١٣)</sup>، وهذا يتضح في كلّ شيء أقررتّه - مع التقديم - على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كما في

خبر المبتدأ، والمفعول إذا قَدَمته على الفاعل كما في قولك: (منطلقٌ زيدٌ) و(ضربَ عمرًا زيدٌ)، ومعلومٌ أن ( منطلقٌ) و (عمرًا) لم يخرجوا بالتقديم عمَّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون (عمرًا) مفعولاً ومنصوباً، كما يكون إذا أُخِّرَت (١٤).

**الوجهة الثانية:** تقديم لا على نيّة التأخير (١٥)، ويُسمى بالتحويل الجذري (١٦)، وهو أن يُنقل الشيء من حكم إلى حكم آخر، ويجعل في باب غير بابه، وفي إعراب غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ والآخر خبراً له، فتقدّم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا، كما في (زيدٌ المنطلق)، فتقول مرّة: ( زيدٌ المنطلق)، ومرّة أخرى: (المنطلق زيدٌ)، فأنت في هذا المقام لم تقدّم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان، ولكن على أن تنقله من كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخّر (زيد) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً (١٧).

إنّ التحوّل في المُسند إليه بالتقديم يُمثّل اهتزازاً في الصياغة بأكملها؛ ذلك أنّ تقديم المسند إليه يلازم تأخير المسند، وهذا يفيد في أنّ التقديم يعدّ مجموعة تصرّفات لا تصرّفاً واحداً، ومن ثمّ عدّ هذا التحوّل من أهمّ التحوّلات التي تطرأ على المسند إليه (١٨). وتدور سياقات التقديم في هذا المقام حول جملة من الاعتبارات البلاغية، بعضها يعود إلى المنشئ وحركته الذهنية، وبعضها يعود إلى التلقي واحتياجاته الدلالية، بينما يعود بعضها الثالث إلى الصياغة نفسها؛ بمعنى أنّه من طبيعتها المثاليّة (١٩).

**الاعتبارات أو الأغراض البلاغية التي ينتجها هذا التحوّل:**

- أن يكون المسند إليه هو الأصل:

بمعنى أنّ أصله المكاني أن يكون مُقدِّماً، ولم يكن في الكلام ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل (٢٠)، هذا إذا كان مبتدأً كما تقدّم، أمّا إذا كان فاعلاً، فوضعه يكون بعد الفعل ضرورة، ومقولة الأصل - هنا - تنفق في العادة " مع المنطق الفطري، فهذا المنطق يقضي بأنك إذا أردت أن تتحدّث عن أمرٍ ما سمّيته أولاً، ثمّ عبّبت بما تريد تقريره عنه، فإذا عكست هذا الوضع فقد عدلت عن الأصل الذي يقتضيه المنطق الفطري ولا يدفعك إلى ذلك إلّا مؤثر آخر غير منطقي؛ أي مؤثر وجداني" (٢١). ويبدو سياق تقديم المُسند إليه سياقاً محايداً بالنسبة لقيّمته البلاغية، أو أنّه يعبر عن

البنية المحايدة التي تنطلق منها التحوّلات؛ ولذلك اشترط البلاغيون عدم اقترانه بما يوجب العدول عنه (٢٢)، كما في قولنا: (محمدٌ صائبُ الرأي)، ف(محمد) مُسند إليه، وقُدّم لأنّه الأصل، فهو المحكوم عليه، ولا مقتضى للعدول عنه، ولم يكن هناك غرض يستدعي تأخيرها، ولا يخفى أنّ ما دُكر "تكتة ضعيفة لا يُعول عليها هنا" (٢٣).

- أن يكون في المسند إليه تشويق إلى المسند  
كما في قول الشاعر (٢٤):

والذي حارت البرية فيه حيوانٌ مستحدثٌ من جمادٍ

فالشاهد فيه هو تقديم المسند إليه (والذي)؛ ليمكّن الخبر (حيوانٌ..) في ذهن المتلقي، ومدار ذلك التمكن على أنّ صلة المبتدأ (حارت البرية فيه) تثير في النفس الدهشة والعجب والتساؤل عن هذا الذي حارت البرية كلّها فيه، وتأنن - بسبب طولها - بمزيد ترقب وانتظار من جهة المتلقي للخبر الذي سيُلقي عليه، فإذا ما دُكر المُسند؛ أي الخبر بعد هذا التثوق والانتظار، تمكّن في النفس غاية التمكن واستقرّ في القلب غاية الاستقرار (٢٥).

ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ هذه الإنتاجية تعتمد على طبيعة المضمون إذا كان له أهمية من جهة، وتعتمد على مساحة المسند إليه بأن تتسم بالطول؛ حتّى تسمح للتشويق أن يأخذ مأخذه في نفس المتلقي (٢٦)، ويذهب أيضًا إلى أنّه "متى كان الاختيار لطبيعة المسند إليه واعيًا كان تحوّلًا بلاغيًا" (٢٧)، لكنّه لم يشرح لنا كيفية ذلك التحوّل أو إجراءاته. فإذا ما ذهبنا إلى المثال المذكور أو الشاهد في البيت السابق لوجدنا أنّ المُسند إليه مقمّم والمُسند مؤخر، وهذا هو حال الجملة الأصل في بنية العمق، حتّى وإن كان هناك تشويق إلى المُسند، فإنّ جملة الصلة لا تنفصل عن الاسم الموصول، ومن ثمّ هي على هذا النحو في بنيتها العميقة. وكذلك الحال في الشاهد القرآني الذي تمثّل به ذلك الباحث، وهو قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ } (٢٨). فالَّذِينَ اسم موصول، وهو بحسب موقعه مبتدأ، جاء متبوعًا بصلته (يستكبرون عن عبادتي) ومن ثمّ جاءت جملة (سيدخلون) الواقعة في محل رفع خبر المبتدأ، وصلة المبتدأ هي التي تثير الدهشة وتمنح الانتظار، والجملة من المسند إليه (الذين) والمُسند (سيدخلون) هي على هذا الترتيب في المستوى العميق.

- أن تكون الصياغة توقيفية لإنتاج معنى معين:

وهنا مما يرى تقديم الاسم فيه كالألزام كما في (مثل) و(غير)، فيلزم تقديمهما إذا فُصد بهما الكناية عما أُضيفتا إليه من دون تعريف بشخص آخر<sup>(٢٩)</sup>. كما في قولك: (مثلك يرعى الحقّ) و(غيرك لا يُكرم)، والمراد: أنتَ ترعى الحقّ، وأنتَ تُكرم، فلا يُقصد ب(مثلك) إلى "إنسانٍ سوى الذي أُضيف إليه، ولكنهم يعنون أنّ كلّ مَنْ كان مثله في الحال والصفة، كان من مقتضى القياس وموجب العُرف والعادة أنّ يفعل ما ذكر، أو أنّ لا يفعل"<sup>(٣٠)</sup>. وكذلك الحال مع (غيرك) إذا سُلِّك بها هذا المسلك<sup>(٣١)</sup>. وتقديم (مثل وغير) إنّما يكون تقديمًا لازمًا؛ ذلك أنّ الكناية أبلغ من التصريح وأكد، فهي كدعوى الشيء مصحوبًا بالتدليل ومشفوعًا بالبيّنة، والدعوى المصحوبة بدليلها أقوى وأكد من تلك المرسلّة الخالية من الدليل والبيّنة<sup>(٣٢)</sup>، ولزوم التقديم ما هو إلّا لزوم بلاغي "مركوز في الطباع، وهو جارٍ في عادة كلّ قوم"<sup>(٣٣)</sup>.

ويرى أحد الدارسين أنّ التحليل البلاغي لهذه الظاهرة يتضح في " أنّ المتكلم يؤسس عملية افتراضية لشخص مماثل للمخاطب في جميع صفاته، فإذا قال: (مثلك يعمل المعروف) كان مقتضى ذلك أنّ المخاطب يعمل المعروف قضاءً للمماثلة التامة، وقد يفترض شخصًا مغايرًا للمخاطب في تمام الصفات، فإذا قال: (غيرك يكذب) كان مقتضاه أنّ المخاطب لا يكذب قضاءً للمغايرة التامة"<sup>(٣٤)</sup>، ويذهبُ بعيدُ هذا إلى أنّ توقيفية البنية جعلتها مألوفة من الوجهة البلاغية<sup>(٣٥)</sup>. وإذا كان هذا السياق الذي ترد فيه هذه البنية قد صار لازمة صياغية، فإنّ طبيعته البلاغية تتجلى "في أنّه قد أخذ ثابتًا موضعيًا ليس له في (الأصل)، بالإضافة إلى إنتاجه دلالة كنائية من اقترانه بالّلزوم"<sup>(٣٦)</sup>. وعليه يُمكن إجراء التحوّل البلاغي على هذه البنية على النحو الآتي:

(مثل) بنية العمق أنت تعمل المعروف  
↓

التحوّل البلاغي



بنية السطح متلك يعمل المعروف

(غير) بنية العمق أنت لا تكذب



التحوّل البلاغي



بنية السطح غيرك يكذب

### \_ إفادة التخصيص وتقوي الحكم:

يفيد تقديم المُسند إليه التخصيص ردًا على مَنْ زعم انفراد غير المسند إليه المذكور بالخبر الفعلي أو زعم مشاركة غيره في الخبر<sup>(٣٧)</sup>، كما في قولك: (أنا سعيبتُ في حاجة فلان) و(أنا كتبتُ الدرس)، فأنت هنا " تُريد أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وتُردّ على مَنْ زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبتُ "<sup>(٣٨)</sup>. فردك على مَنْ زعم انفراد غيرك بالسعي أو الكتابة يفيد قصر القلب، وردك على مَنْ زعم مشاركة غيرك لك في السعي والكتابة يفيد قصر الإفراد<sup>(٣٩)</sup>، فإذا أردت التأكيد قلت للزاعم في النحو الأول (الرد على زاعم انفراد غيرك): (أنا سعيبتُ في حاجة فلان لا غيري)، و(أنا كتبتُ الدرس لا غيري)، وفي النحو الثاني (الرد على مَنْ زعم المشاركة): (أنا سعيبتُ في حاجة فلان وحدي)، و (أنا كتبتُ الدرس وحدي)<sup>(٤٠)</sup>، ومع أنّ قولك (لا غيري) في قوة قولك (وحدي)، إلا أنّ كلّ نحو اختصّ بوجه من التأكيد، وفي هذا يقول القزويني: "قلتُ: لأنّ جدوى التأكيد لما كانت إماطة شبيهة خالجت قلب السامع وكانت في الأول أنّ الفعل صدر من غيرك، وفي الثاني بقولك وحدي؛ لأنّه محرّه ولو عكست أحلت"<sup>(٤١)</sup>، ومن ذلك المثل القائل: " تُعلّمني بضبّ أنا حرشنته "<sup>(٤٢)</sup>، وعلى هذا يتضح أنّ للتخصيص دلالتين، الأولى: هي ثبوت المسند

للمسند إليه، والثانية: هي نفيه عن غيره، وإفادة التخصيص في النماذج المتقدمة كانت "من نتائج التحوّل الذي أصاب البنية بتقديم المسند إليه، أي تقديم الفاعل على الفعل ليصير مبتدأ<sup>(٤٣)</sup>، كما في النحو الآتي:

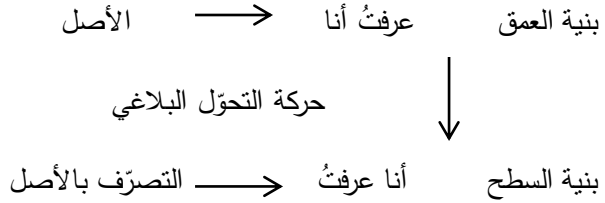
بنية العمق (سعيّت في حاجة فلان)، (كتبتُ الدرس)

ف(سعيّت) جملة مؤلّفة من مسند (سعى) الذي هو الفعل، ومسند إليه (التاء) التي تعود على الفاعل، وكذلك الحال في (كتبت). ويلاحظ هنا بأنّ الجملة جملة فعلية خالصة، لكن لما انفصل الضمير العائد على الفاعل وأخذ موقع الصدارة أصبح مبتدأً، فصارت الجملة جملة اسمية، وهذا نابع من رأي المدرسة البصرية التي ترى أنّ العبرة بالصدارة في الكلام<sup>(٤٤)</sup>، وعليه فإنّ التحوّل سيّجّه من تلك البنية الأصل إلى بنية السطح (أنا سعيّت)، و(أنا كتبتُ)، أو قل إنّ بنية السطح متحوّلة من تلك البنية الأصل.

أمّا إفادة التقوي فقد ذكره الجرجاني بقوله: " أن لا يكون القصدُ إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقّق على السامع أنّه قد فعل، وتمنّعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يُظنّ بك الغلط أو التريّد"<sup>(٤٥)</sup>. وسبب تقوي الحكم أنّ الاسم لا يؤتى به معرّى من العوامل إلّا لحديث قد نُوي إسناده إليه، فإذا قلت: زيد، فقد أشعرت قلب السامع بذلك بأنك قد أردت الحديث عنه، فهذه توطئة له وتقديم للإعلام به، فإذا جئت بالحديث وقلت: قام أو جلس أو خرج وما شاكل ذلك علم ما جئت به، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وذلك أشدّ لثبوته وأنقى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق، ومدار الأمر أنّه ليس إعلامك بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتهيئة له؛ لأنّ ذلك يجري مجرى تكرار الإعلام في التأكيد والإحكام<sup>(٤٦)</sup>. كما في قولك: (هو يعطي الجزيل)، فالمراد "تحقيق إعطائه الجزيل عند السامع، دون تخصيص إعطائه الجزيل به"<sup>(٤٧)</sup>، ومنه قوله تعالى: { وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ }<sup>(٤٨)</sup>. فالمراد تحقيق أنّهم يُخلقون، لا أنّ شيئاً سواهم لا يخلق<sup>(٤٩)</sup>، وكذلك الحال في قولنا: أنا عرفتُ، وأنا نجحتُ، وأنت عرفتَ، وأنت نجحتَ وما شابه ذلك. ويمكن النظر في كلام أبي يعقوب السكاكي لاستخلاص ما يتعلّق بإجراءات البنية العميقة والبنية السطحية في مقام التقديم هذا، يقول السكاكي في نحو "أنا عرفتُ، وأنت عرفتَ، فإنّ الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضمير ابتداءً، ثم بوساطة عود ذلك الضمير إلى ما قبله يستند إليه في



الدرجة الثانية<sup>(٥٠)</sup>. وهذا من باب إسناد الشيء مرتين، مرة إلى الضمير المتصل في (عرفت)، ومرة في إسناد الجملة إلى الضمير المنفصل (المسند إليه) المقدم. ثم أضاف السكاكي قائلاً: "إذا سلكت هذه الطريقة، سلكت باعتبارين مختلفين، أحدهما: أن يجري الكلام على الظاهر وهو أن (أنا) مبتدأ، و(عرفت) خبره، وكذلك (أنتَ عرفتَ)، و(هو عَرَفَ)، ولا يُقدَّر تقديم وتأخير، كما إذا قلنا: زيدٌ عارف، أو زيدٌ عرف، اللهم إلا في التلّفظ. وثانيهما: أن يُقدَّر أصل النظم: عرفتُ أنا، وعرفتُ أنتَ، وعرف هو. ثم يُقال: قدّم أنا وأنتَ وهو"<sup>(٥١)</sup>. فبمراعاة الاعتبار الأول يتحقّق تقويّ الحكم، وإلى ذلك أشار بقوله: "نظم الكلام بالاعتبار الأول لا يفيد إلا تقويّ الحكم، وسبب تقويّيه هو أن المبتدأ لكونه مبتدأً، يستدعي أن المسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، فيعتقد بينهما حكم، سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ، نحو: زيدٌ غلامك، أو كان متضمناً له، نحو: أنا عرفتُ، وأنتَ عرفتَ، وهو عَرَفَ، أو زيدٌ عَرَفَ، ثم إذا كان متضمناً لضميره، صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم قوّة..."<sup>(٥٢)</sup>. وهذا الاعتبار الذي أشار إليه السكاكي لا ينفع هنا في تحديد عمل البنية العميقة والسطحية؛ لأنّه خارج إطار نظرية التحوّل؛ بمعنى أن الكلام لا يُقدَّر فيه تقديم وتأخير. أمّا الذي ينفع هنا هو الاعتبار الثاني الذي يفيد الاختصاص، كما في قوله تعالى: {وَمَنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّقَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ} <sup>(٥٣)</sup>، أي "لا يعلم إلا الله ولا يطلع على أسرارهم غيره، لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم"<sup>(٥٤)</sup>. فالمعول عليه عند السكاكي في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي لإفادة الاختصاص، أن يتحقّق شرطان، أولهما: أن يجوز تأخير المسند إليه وتصير العبارة: (قمتُ أنا)، ويكون المسند إليه فاعلاً في المعنى لا فاعلاً في اللفظ؛ ذلك أن الفاعل في اللفظ هو (التاء في (قمتُ)، وثانيهما: أن يُقدَّر أن أصل العبارة هو التأخير، أي أن يرى المتكلّم أن أصل العبارة (قمتُ أنا)، ثم يتصرّف فيها فيقول: (أنا قمتُ)، وهذا التصرّف والاعتبار من المتكلّم يفيد في أنه حين قصد إلى هذا الضرب من التقديم إنّما قصد الاختصاص وأرادّه، فلو قال قائل: (أنا قمتُ)، ولم يلتفت إلى أن الأصل (قمتُ أنا)، وإنّما بناها هكذا على تقديم المسند إليه، لم يفد هذا التركيب الاختصاص<sup>(٥٥)</sup>. فبمراعاة هذا الاعتبار يمكن إجراء التحوّل، ذلك أن أصل الجملة أو جملة الأصل هي (عرفتُ أنا)، و(عرفتُ أنتَ)، و(عرفَ هو)، ثم حُوّلت باستدعاء الغرض البلاغي إلى (أنا عرفتُ)، و(أنتَ عرفتَ)، و(هُوَ عَرَفَ)، ويمكن التمثيل لذلك بالمخطط الآتي:



كان ما تقدّم حديثً عن التقديم في سياق الإثبات، وهناك تقديم يجري في سياق النفي، ويتوزّع على صياغتين:

**الأولى:** حرف النفي+ المسند إليه + المسند وهو فعل

ما أنا عرفتُ

وتقديم المُسند إليه في هذا السياق يفيد أمورًا ثلاثة (٥٦):

١- نفي الفعل عن المسند إليه المقدم.

٢- إثبات نفس الفعل المنفي.

٣- وجود فاعل غير المسند إليه المقدم قد فعل الفعل.

فلو قلت: (ما أنا ذهبْتُ) و (ما أنا قرأتُ) و (ما أنا عرفتُ) أفدتَ بذلك الاختصاص دون التقوي؛ أي أنك تنفي عن نفسك الذهاب، والقراءة، والمعرفة وتثبتهما لفاعل آخر غيرك. يقول الجرجاني: "وإذا قلت: (ما أنا ضربتُ زيدًا)، لم تقله إلاّ وزيدٌ مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون الضارب" (٥٧)، ولذلك كان من الخطأ أن تقول: ما أنا ذهبْتُ ولا غيري، وما أنا قرأتُ ولا أحد، ذلك "أن صدر الجملة أفاد بتقديمك المسند إليه، أن الفعل قد انتفى عنه وأثبت لغيره، وعجزها أفاد نفي الفعل المذكور عن الغير وهذا تناقض وتداخل" (٥٨). وعلى هذا يقول الجرجاني: "فلو قلت: ( ما أنا قلتُ هذا، ولا قاله أحدٌ من النَّاسِ) و (ما أنا ضربتُ زيدًا، ولا ضربه أحدٌ سواي)، كان خلفًا من القول، وكان في التناقض بمنزلة أن تقول: (لستُ الضَّارِبَ زيدًا أمس)، فثبت أنه قد ضرب، ثم تقول من بعده: (وما ضربه أحدٌ من النَّاسِ)، و (لست القائل ذلك)، فثبت أنه قد قيل، ثم تجيء فنقول: (وما قاله أحدٌ من النَّاسِ)" (٥٩).

فالتحوّل في سياق النفي يُنظر فيه إلى بنية السطح (ما أنا ذهبتُ) و(ما أنا قرأتُ)) ونحو ذلك، التي هي متحوّلة من البنية العميقة (ما ذهبتُ أنا) و(ما قرأتُ أنا)، ثمّ قُدّم المسند إليه (أنا) الذي هو الفاعل في المعنى، في بنية السطح وصار مبتدأ.

ومن ذلك قول المتنبي<sup>(٦٠)</sup>:

وما أنا أسفمتُ جسمي به ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا

والمراد أنّ هذا السقم الحاصل في جسدي، وإضرار النيران في قلبي لم أفعلها أنا، بل فعلها أحدٌ غيري<sup>(٦١)</sup>.

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ تقديم المسند إليه في هذه الصياغة يفيد الاختصاص قطعاً، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني وجمهور البلاغيين<sup>(٦٢)</sup>. ويرى الدكتور أبو موسى أنّ الذي أغرى عبد القاهر الجرجاني بالقطع بأنّ مثل هذا التركيب يفيد الاختصاص "هو ما لحظه من تسلّط النفي على الفاعل، ففهم من ذلك أنّ النفي خاص بالفاعل وأنّ الفعل غير منفي، وإذا كان الفعل غير منفي وقد نفي فاعل معيّن، وجب أن يكون هذا الفعل مسنداً إلى فاعل آخر"<sup>(٦٣)</sup>، لكنّه قال بعيد ذلك إنّ ما قاله الجرجاني ومَنْ مَضَى معه لا يمكن حمله على الإطلاق والقطع، وإنّما هو أمر غالب لا لازم؛ ذلك أنّ المتكلّم حين يسلّط النفي على الفاعل لا يلزم منه ثبوت الفعل؛ لأنّ الفعل مسكوت عنه، فيمكن أن يكون ثابتاً مثلما هو الحال في أمثلة الاختصاص التي أوردها الجرجاني، وقد يكون غير ثابت مثلما هو الحال في قولك: ما أنا قلتُ هذا؛ أي هذا الذي تزعمون أنّه قد قيل، وما شابه ذلك<sup>(٦٤)</sup>. ومن ذلك قوله تعالى: { لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ، بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ }<sup>(٦٥)</sup>. ففي قوله تعالى: (ولا هُمْ يُنظَرُونَ) قُدّم المسند إليه على الخبر الفعلي وهو مسبوق بحرف النفي، وهذا التقديم أفاد التأكيد وتقوية الحكم ولم يفد الاختصاص؛ لأنّه لا أحد يُنظر حين تأتية الساعة<sup>(٦٦)</sup>.

الثانية: المسند إليه + حرف النفي + المُسند وهو فعل

أنا ما عرفتُ

إذا تقدّم المسند إليه على أداة النفي أفاد ذلك التقوي والتأكيد، وهو ظاهر من كلام الجرجاني إذ يقول: "وأعلم أنّ هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في المُثبت، فإذا قلت: (أنت لا تُحسنُ هذا)، كان أشدّ لنفي إحسان ذلك عنها من أن تقول: (لا تُحسنُ هذا)، كان في الأول مع من هو أشدّ إعجاباً بنفسه، وأعرضُ دعوى في أنّه يُحسن؛ حتّى إنك لو أتيت بـ(أنت) فيما بعد (تُحسن) فقلت: (لا تُحسن أنت)، لم يكن له تلك القوة"<sup>(٦٧)</sup>. كما في قوله تعالى: { لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }<sup>(٦٨)</sup>، فقد أفاد تقديم المُسند إليه في (فهم لا يؤمنون) تأكيد نفي الإيمان عن أكثرهم. بيد أنّ تقديم المسند إليه على أداة النفي لا يفيد التأكيد وتقوية الحكم فحسب، بل قد يفيد الاختصاص، وهذا ما يحكم به السياق وملابسات القول، كما في قول القائل: (أنا لا أحبّ الظلم) و(المؤمن لا يسعى إلى الباطل)، إذا قصد نفي الفعل عن المسند إليه المقدم وأثبتته لغيره<sup>(٦٩)</sup>. وينكر أحد الباحثين أنّ قولك: (أنا ما نجحتُ) وما جرى على شاكلته يفيد الاختصاص والتقوي معاً، أمّا الاختصاص " فلنقديم الفاعل، وأمّا التقوي فلنفي النجاح عن المتكلم مرتين: فقولك: (ما نجحتُ) نفي للنجاح عن الفاعل، وقولك: (أنا نجحتُ) إثبات لعدم النجاح، وهو يؤدي دور نفي النجاح"<sup>(٧٠)</sup>. ولو استحضرتنا كلام السكاكي السابق حول التقديم والتأخير، فقلنا: إنّ أصل الجملة (ما نجحتُ أنا) لوجدنا أنّها تمثّل بنية العمق، أمّا قولك: (أنا نجحتُ) فإنّها تمثّل بنية السطح، وعلى هذا جرى التحوّل من العمق إلى السطح بلحاظ استحضار الغرض البلاغي الذي قد يفيد التأكيد وتقوية الحكم، وقد يفيد الاختصاص، وقد يفيد الجمع بينهما.

أما عن الصياغات الأخرى التي لا يكون فيها المسند إليه متقدماً أو لا يكون المسند فعلاً، فنتوزع على النحو الآتي<sup>(٧١)</sup>:

١ - حرف النفي + المُسند إليه + المُسند وهو اسم

ما أنا عارف

٢ - المُسند إليه + أداة النفي + المُسند وهو اسم

أنا غير عارف

٣ - المُسند إليه + المُسند وهو اسم

أنا عارف

٤ - المُسند وهو فعل + المُسند إليه

عرفت

٥ - حرف النفي + المُسند وهو فعل + المُسند إليه

ما عرفت

وهذه الصياغات جميعاً لا تفيد اختصاصاً ولا تقويةً، فأما عدم إفادة الاختصاص فلأنّ البنية في الجميع ليست ببنية تحويلية، بمعنى أنّه لم يطرأ أيّ تحوّل بلاغي، فبعض الصياغات مكوّنة من مبتدأ مقدّم وخبر مؤخّر، وهذا هو أصل الجملة قبل طرؤ أيّ تحويل، ولا يكون تقديم المبتدأ تحويلياً إلا إذا كان فاعلاً في الأصل؛ أي فاعلاً في المعنى، فقولك: (ما أنا عارف) و(أنا غير عارف) و(أنا عارف) جاءت على أصل النظام اللغوي من دون تحويل. أمّا الصياغة الرابعة وكذلك الخامسة فقد تقدّم فيها الفعل على الفاعل، وهذا جارٍ على أصل الكلام أيضاً.

هذا عن عدم إفادة الاختصاص، أمّا عدم إفادة التقوي فيعود إلى عدم وجود إثبات مرتين، أو نفي مرتين في بنية الكلام، بل جميع الصياغات إمّا إثبات واحد أو نفي واحد، أو إثبات ونفي معاً<sup>(٧٢)</sup>.

#### إفادة سلب العموم أو عموم السلب:

مما يلحق بهذا الباب تقديم النفي على لفظ العموم وتأخيره عنه، فإذا ما تقدّمت أداة النفي على لفظ العموم عُرف ذلك ب(سلب العموم)، كما في قول القائل: (لم أكتب كلّ ما نكرت) و(ما كلّ الناس أقبلوا). فسلب العموم أو الشمول يفيد ثبوت بعض ونفي بعض آخر. يقول الجرجاني: "وذلك أنّا إذا

تأملنا وجدنا إكمال الفعل في (كلّ) والفعل منفيّ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يُراد أن بعضًا كان وبعضًا لم يكن. نقول: (لم ألقَ كُلَّ القومِ)، و(لم أخذ كُلَّ الدّراهمِ)، فيكون المعنى أنك لقيت بعضًا من القوم ولم تلقَ الجميع، وأخذتَ بعضًا من الدّراهم وتركتَ الباقي، ولا يكون أن تريد أنك لم تلقَ واحدًا من القوم، ولم تأخذ شيئًا من الدّراهم<sup>(٧٣)</sup>. وإنّما أفاد التقديم سلب العموم؛ أي تقديم النفي على ألفاظ العموم؛ لأنّ "أداة النفي إذا تقدّمت على كلمة (كل) وشبهها ممّا يفيد العموم توجّه النفي إلى الشّمول خاصة دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض ونفيه عن بعض، ووجه ذلك أنّ الكليّة نوع من التقييد، والنفي إذا اتّجه إلى كلام مقيّد انصبّ على القيد خاصة"<sup>(٧٤)</sup>. ففي قولك: (لم أرَ القومَ كُلّهم) أو (لم يأتِ القومَ كُلّهم) أو (لم أرَ كُلَّ القومِ) أو (لم يأتِ كُلَّ القومِ) "كُنْتَ عمدتَ بنفيك إلى معنى (كلّ) خاصة، وكان حكمه حكم (مجتمعين) في قولك: (لم يأتني القوم مجتمعين). وإذا كان النفي يقع ل(كُلّ) خصوصًا، فواجبٌ إذا قلت: (لم يأتني القوم كلّهم) أو (لم يأتني كلّ القوم) أن يكون قد أتاكَ بعضهم، كما يجب إذا قلت: (لم يأتني القوم مجتمعين)، أن يكونوا قد أتوك شتاتًا"<sup>(٧٥)</sup>.

وما ذكره الجرجاني استدرك عليه التفتازاني، إذ ليس كلّ نفي تقدّم على ألفاظ العموم أفاد ما كان الجرجاني بصدده، جاء في المطول: "وفيه نظر؛ لأننا نجدّه حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ }، وقوله: { وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ }<sup>(٧٧)</sup>، وقوله: { وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مَهِينٍ }<sup>(٧٨)</sup>، فالحقّ أنّ هذا حكم أكثر من لا كُليّ"<sup>(٧٩)</sup>. فلو سلمت القاعدة، لكان المعنى أن الله تعالى لا يكره كلّ مختال وكلّ كفّار، بل يكره بعضهم دون بعضهم الآخر، والنبي (عليه السلام) ليس منهياً عن طاعة كلّ حلاف، وإنّما منهياً عن طاعة بعضهم دون البعض الآخر، وهذا لا يكون<sup>(٨٠)</sup>.

أما إذا تقدّم لفظ العموم على النفي فهذا ما يُعرف بـ (عموم السلب)، كما في قول القائل: (كلُّ ما ذكرته لم أكتبه)، و(كُلُّ النَّاسِ ما أقبلوا) برفع كلّ، فعموم السلب يفيد سريان النفي إلى الجميع، بحيث لا يشدّ فرد من ذلك النفي. يقول الجرجاني: "... وأنك إذا قلت: (كُلّهم لا يأتنيك)، و(كُلّ ذلك لا يكون)، و(كُلّ هذا لا يحسن)، كنت نفيت أن يأتيه واحدٌ منهم، وأببت أن يكون أو يحسن شيء ممّا أشرت إليه"<sup>(٨١)</sup>. وأعقب الجرجاني كلامه هذا بكلامٍ آخر جمع فيه بين سلب العموم وعموم السلب قائلاً: "واعلم أنّه لما كان المعنى مع إعمال الفعل المنفي في (كلّ) نحو: (لم يأتني القوم كلّهم) و(لم أرَ القومَ كُلّهم البعض)، على أن الفعل قد كان من البعض، ووقع على البعض، قُلت: (لم يأتني القوم

كلّهم، ولكن أتاني بعضهم) و(لم أرَ القومَ كلّهم، ولكن رأيتُ بعضهم) فأثبتت بعد ما نفيت، ولا يكون ذلك مع رفع (كلّ) بالابتداء. فلو قلت: (كلّهم لم يأتني، ولكن أتاني بعضهم) و(كلّ ذلك لم يكن، ولكن كان بعض ذلك)، لم يجز؛ لأنّه يؤدي إلى التناقض، وهو أنّ تقول: (لم يأتني واحدٌ منهم، ولكن أتاني بعضهم) <sup>(٨٢)</sup>. وعلى هذا يتّضح أنّ تقديم لفظ العموم على أداة النفي إنّما كان مفيداً لعموم السّلب؛ لأنّك "إذا بدأت ب(كلّ) كنت قد بنيت النفي عليه، وسلّطت الكلّية على النفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلّية في النفي يقتضي أنّ لا يشدّ شيء عن النفي" <sup>(٨٣)</sup>.

وخلاصة ما تقدّم أنّ سلب العموم يتّضح في الصياغات الآتية <sup>(٨٤)</sup>:

١- أداة النفي + كلّ (المسند إليه) + المُسند

ما كلُّ النَّاسِ أَقْبَلُوا

٢- أداة النفي + المُسند + المُسند إليه + كلّ

ما أَقْبَلَ النَّاسُ كُلُّهُمْ

٣- أداة النفي + المُسند + كلّ (المُسند إليه)

ما أَقْبَلَ كُلُّ النَّاسِ

ويُمكن إجراء التحويل في سلب العموم لا بالنظر إلى التقديم والتأخير، بل باستحضار دخول (ما، كلّ) على الجملة الأصل، فلو قلنا بأنّ جملة الأصل تتألف من مسند ومُسند إليه، فإنّ التحويل يجري على النحو الآتي:

أ/ بنية العمق أَقْبَلَ النَّاسِ

↓  
بنية السطح ما أَقْبَلَ النَّاسُ كُلُّهُمْ

ب/ بنية العمق أَقْبَلَ النَّاسِ

↓  
بنية السطح ما أَقْبَلَ كُلُّ النَّاسِ

وبدخول (كلّ) أصبحت هي المُسند إليه، ومع هذا فإنّ المُسند إليه في الجملة الأصل أصبح جزءاً من المُسند إليه بعد إجراء التحويل؛ لأنّ المضاف إليه جزء من المضاف، وفي الصياغتين معاً يتحقّق الغرض من التحوّل والمتمثّل بـ(سلب العموم).

أمّا في الصياغة الأولى؛ أي:

أداة النفي + كلّ (المُسند إليه) + المُسند

ما كلّ النَّاسِ أقبلوا

فيمكن أن نقول إنّ جملة الأصل هي: كلّ النَّاسِ أقبلوا

المتكوّنة من مسند إليه ومسند، وبعد إجراء التحويل دخلت أداة النفي على صدر الجملة (ما كلّ النَّاسِ أقبلوا)، فتحقّق الغرض من التحويل أيضاً، والذي يتّضح في (سلب العموم).

ويُلاحظ أنّ الأمر في هذا الإجراء تعلّق بأداة النفي (ما) فحسب، ولمّ يشمل لفظ العموم (كلّ)؛ لأنّ (كلّ) حاضرة في الجملة الأصل، وهذا خلاف السّياق المتحدّث عنه؛ أي المرتبط بأداة النفي ولفظ العموم.

وعلى هذا يمكن افتراض أنّ الجملة الأصل مؤلفة من:

( النَّاسِ أقبلوا )

ثمّ جرى التحويل فصارت (ما كلّ النَّاسِ أقبلوا)، وقياساً على التحويل في (ب)، فإنّ (كلّ) صارت هي المسند إليه بعد إجراء التحويل، والمسند إليه في الجملة الأصل صار جزءاً من المسند إليه بعد إجراء التحويل؛ لأنّ المضاف إليه هو جزء من المضاف كما تقدّم، وعلى هذا يتحقّق الغرض المتمثّل بـ(سلب العموم).



أمّا عموم السلب فله صياغة واحدة هي:

كلّ (المسند إليه) + أداة النفي + المسند

كُلُّ النَّاسِ مَا أَقْبَلُوا

وهنا - أيضاً- يمكن افتراض أنّ جملة الأصل: (النَّاسِ أَقْبَلُوا) المؤلّفة من المسند إليه والمسند، وبعد إجراء التحويل صارت: (كُلُّ النَّاسِ مَا أَقْبَلُوا)، فتحقّق الغرض المتمثّل ب(عموم السلب).

ويمكن افتراض أنّ جملة الأصل: (كُلُّ النَّاسِ أَقْبَلُوا)، المؤلّفة من المسند إليه (كُلِّ) وما أُضيف إليه، والمسند (أَقْبَلُوا)، تُمّ صار التحويل بدخول أداة النفي: (كُلِّ النَّاسِ مَا أَقْبَلُوا)، فتحقّق الغرض من التحويل ألا وهو(عموم السلب). والافتراض الأول أقرب، لأنّ المتحدّث عنه يشمل أداة النفي وألفاظ العموم.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، د. أحمد محمد ويس، ط:١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، اعتنى به وراجعه: عماد بسيوني زغول، ط:٣، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، د.ت.
- بحوث لغوية، د. أحمد مطلوب، ط:١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ١٩٨٧.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعدي، ط:١٧، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- البلاغة العربية قراءة أخرى، د. محمد عبد المطلب، ط:٢، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ١٩٩٧.
- البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب، ط:٣، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ١٩٩٤.
- تكوين البلاغة قراءة جديدة ومنهج مقترح، علي الفرج، ط:١، دار المصطفى لإحياء التراث، قم- إيران، ١٤٢٠.
- الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجهها البياني، د. رابع بو معزة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، ٢٠٠٨.
- خصائص التراكم دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد محمد أبو موسى، ط:٩، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.
- دلالات الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط:٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- سقط الزند، أبو العلاء المعري، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
- شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، ط:٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، ط:١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، دار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، الإحساء، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- علم المعاني دراسة وتحليل، د. كريمة محمود أبو زيد، ط:١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكافي في علوم البلاغة العربية، د. عيسى علي العاكوب، و أ: علي سعد الشتوي، ط:١، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ١٩٩٣.
- اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي، شكري عياد، ط:١، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠١٣.

- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندأوي، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٢هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، قَدِّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندأوي، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- من بلاغة النظم العربي، دراسة تحليلية لمسائل المعاني، د. عبد العزيز عبد المعطي عرفة، ط:٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، ط:١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦.
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي (ت١١٢٨هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

هوامش البحث:

- (١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي: ١٣٩-١٤١، وينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين: ٤٥.
- (٢) ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٩٣.
- (٣) ينظر: الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، د. أحمد محمد ويس: ١٢٢.
- (٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٢.
- (٥) ينظر: بحوث لغوية، د. أحمد مطلوب: ٤٠-٤١.
- (٦) دلائل الإعجاز في علم المعاني: ١٠٦.
- (٧) ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣.
- (٨) الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجيهها البياني، د. راجح بو معزة: ٤٢.
- (٩) اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي، شكري عياد: ١٨٢.
- (١٠) ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٦، وينظر: الكافي في علوم البلاغة العربية، د. عيسى علي العاكوب، و أ: علي سعد الشتوي: ١٣٣.
- (١١) البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٦.
- (١٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦.
- (١٣) ينظر: الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجيهها البياني: ٤٣.
- (١٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦.
- (١٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٧.
- (١٦) ينظر: الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجيهها البياني: ٤٣.
- (١٧) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٧-١٠٨.
- (١٨) ينظر: تكوين البلاغة قراءة جديدة ومنهج متقدم: علي الفرج: ١١٧.
- (١٩) ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٨.
- (٢٠) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: ٣٨، وينظر: من بلاغة النظم العربي، د. عبد العزيز عرفة: ١٧٥/١.
- (٢١) اللغة والإبداع: ١٨٢.
- (٢٢) ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٨.
- (٢٣) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي: ١٠٩ / ١.
- (٢٤) البيت لأبي العلاء المعري: سقط الزند: ١٢.
- (٢٥) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين البسكي: ٣٣٨/١، وينظر: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي: ٢٤٦/١، وينظر: علم المعاني دراسة وتحليل، د. كريمة محمود أبو زيد: ٩١.
- (٢٦) ينظر: تكوين البلاغة: ١١٨.

- (٢٧) المصدر نفسه: ١١٨.
- (٢٨) غافر: ٦٠.
- (٢٩) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٣٨، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٤.
- (٣٠) دلائل الإعجاز: ١٣٩.
- (٣١) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٩، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٤.
- (٣٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٤، وينظر: بغية الإيضاح: ١٢٥/١، وينظر: علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح: ١٤٣/١.
- (٣٣) دلائل الإعجاز: ١٤٠.
- (٣٤) تكوين البلاغة: ١١٨.
- (٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ١١٨.
- (٣٦) البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٠.
- (٣٧) ينظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي: ٢٩٣، وينظر: الكافي في علوم البلاغة: ١٣٧.
- (٣٨) دلائل الإعجاز: ١٢٨.
- (٣٩) ينظر: مفتاح العلوم: ٤٠٠، وينظر: علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: ١٣٧/١، وينظر: الكافي في علوم البلاغة: ١٣٧.
- (٤٠) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٩-٤٠، وينظر: بغية الإيضاح: ١١٣/١.
- (٤١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠.
- (٤٢) مجمع الأمثال، الميداني: ١٢٥/١، وهذا المثل (يُضرب لمن يخبرك بشيء أنت به منه أعلم).
- (٤٣) تكوين البلاغة: ١١٩.
- (٤٤) ينظر: المقتضب، المبرد: ١٢٨/٤، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ٧/٢-٨.
- (٤٥) دلائل الإعجاز: ١٢٨-١٢٩.
- (٤٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٩.
- (٤٧) مفتاح العلوم: ٣٢٥.
- (٤٨) الفرقان: ٣.
- (٤٩) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٢٥.
- (٥٠) المصدر نفسه: ٣٢٤-٣٢٥.
- (٥١) المصدر نفسه: ٣٢٥.
- (٥٢) المصدر نفسه: ٣٢٥.
- (٥٣) التوبة: ١٠١.
- (٥٤) مفتاح العلوم: ٣٢٦.
- (٥٥) ينظر: خصائص التراكم دراسة تحليلية لمسائل المعاني، د. محمد أبو موسى: ٢٦٦.
- (٥٦) ينظر: علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: ١٣٤/١.

- (٥٧) دلائل الإعجاز: ١٢٤.
- (٥٨) علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: ١/١٣٤، وينظر: البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب: ٣٣٥.
- (٥٩) دلائل الإعجاز: ١٢٥-١٢٦.
- (٦٠) شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي: ٢/١٤٠.
- (٦١) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٥، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٩.
- (٦٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٤-١٢٦، وينظر: عروس الأفرح: ٢/٣٤٧، وينظر: مواهب المفتاح: ١/٢٥٣-٢٥٤، وينظر: خصائص التراكيب: ٢٦٤.
- (٦٣) خصائص التراكيب: ٢٦٧.
- (٦٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٧، وينظر: علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: ١/١٣٦.
- (٦٥) الأنبياء: ٣٩، ٤٠.
- (٦٦) ينظر: علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: ١/١٣٦.
- (٦٧) دلائل الإعجاز: ١٣٨.
- (٦٨) يس: ٧.
- (٦٩) ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، التفنازاني: ٢٦٣.
- (٧٠) تكوين البلاغة: ١٢٠.
- (٧١) ينظر المصدر نفسه: ١٢١.
- (٧٢) ينظر المصدر نفسه: ١٢١.
- (٧٣) دلائل الإعجاز: ٢٧٨.
- (٧٤) علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: ١/١٤٧.
- (٧٥) دلائل الإعجاز: ٢٨٠.
- (٧٦) لقمان: ١٨.
- (٧٧) البقرة: ٢٧٦.
- (٧٨) القلم: ١٠.
- (٧٩) المطول: ١٢٥.
- (٨٠) ينظر: خصائص التراكيب: ٢٧٥.
- (٨١) دلائل الإعجاز: ٢٨١.
- (٨٢) المصدر نفسه: ٢٨٣.
- (٨٣) المصدر نفسه: ٢٨٥، وينظر: بغية الإيضاح: ١/١٢٩.
- (٨٤) ينظر: تكوين البلاغة: ١٢٢.